مهارات
Maharat

FOR EQUALITY
madanyat
للمساواة

#Marsad
VAWP

وسائل الإعلام ومراقبة النوع الاجتماعي في انتخابات البلدية 2023

تقرير شهر شباط

العنف ضد المرأة في المجال السياسي

تقرير حول مراقبة الإعلام والنوع الاجتماعي لانتخابات البلدية العام 2023 من خلال المشروع المشترك "مرصد VAWP" بين مؤسسة مهارات ومدنيات.

أعد التقرير في مؤسسة مهارات : وحدة الرصد الإعلامي بإدارة المحامي طوني مخايل
جنى شقير، صحافيّة

المساهمون:

مدنيات: ندى عنيد، المؤسسة
سيريل بدوي ، منسق المشاريع ، مستشار قانوني
نادين الحاج حسين، منسقة المشروع

مهارات: رلى مخايل ، المديرة التنفيذية
ليال بهنام ، مديرة البرامج
حبيب عقيقي ، المنسق الإعلامي
فانيسا روكز، مسؤولة وسائل التواصل الاجتماعي

مراجعة جندرية: عبير شبارو، خبيرة في النوع الاجتماعي

بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة:

©٢٠٢٣
هذا التقرير هو جزء من مشروع "المشاركة السياسية للمرأة - مرصد العنف ضد المرأة" ، الممول من قبل هيئة الأمم المتحدة للمرأة وتم تنفيذه من قبل مهارات ومدنيات. النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذا المنشور تخص المؤلفين ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر هيئة الأمم المتحدة للمرأة. لا تعني التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذا المنشور التعبير عن أي رأي مهما كان من جانب هيئة الأمم المتحدة للمرأة فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطاتها ، أو فيما يتعلق بتعيين حدودها. الروابط الواردة في هذا المنشور مقدمة لراحة القارئ وهي صحيحة وقت الإصدار. لا تتحمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة أي مسؤولية عن الدقة لتلك المعلومات أو عن محتوى أو عن أي موقع خارجي. تم التحقق من المراجع ، حيثما أمكن ذلك. لا يعني ذكر الأسماء والمنتجات التجارية مصادقة هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

مقدمة عامة

يُسيطر العنف ضد المرأة في المجال السياسي على الساحة اللبنانية، من أجل اخضاع المرأة للقوالب النمطية والأدوار الجندرية، التي تقيد ممارستها لحقوقها السياسية من خلال إتباع أساليب تدفعها الى تعليق مشاركتها في النشاطات السياسية وبالتالي تحد من تولّي النساء مناصب صنع القرار.

وقد يتخذ هذا العنف أشكالًا متعددة تتخطى الإعتداء الجسدي لتشمل الإعتداء اللفظي، وممارسة الضغط النفسي، والعنف الاقتصادي، بالإضافة لدور الإعلام البارز، لا سيما وسائل الإعلام الرقمية بالتركيز على نقل أجساد المرأة والحياة الجنسية والأدوار الاجتماعية التقليدية، في مجتمع لا تزال به المرأة تعاني من تهميش في التمثيل السياسي والوصول إلى الإعلام والإقرار الفعلي بدورها القيادي في إدارة الشأن العام.

وفاق عدد النساء المسجلات على لوائح الشطب في الانتخابات البلدية والاختيارية عدد الرجال، إذ بلغت نسبة النساء في الانتخابات البلدية لعام 2016 حوالى ال50.8% من المقترعين بينما شكل الرجال المسجلون على لوائح الشطب نسبة 49.2% .

تضمن تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في إطار مشروع دعم الانتخابات اللبنانية معلومات تفصيلية عن مشاركة المرأة في هذه الإنتخابات على صعيدي الترشح والفرز بعنوان "المرأة في الانتخابات البلدية والاختيارية 2016".

وقد بلغ عدد المرشحين الإجمالي 21932 مرشّح من ضمنهم 1508 امرأة أي ما يعادل نسبة 6.9% موزّعين على المحافظات التالية: بيروت والبقاع (3767 من بينهم 156 مرشحة)، جبل لبنان (6797 مرشح من بينهم 528 مرشحة)، جنوب لبنان والنبطية (5460 من بينهم 300 مرشحة)، شمال لبنان وعكار (5908 مرشحين من بينهم 524 مرشحة).

وبلغ عدد النساء الفائزات بالمقاعد في الانتخابات البلدية 2016، 661 امرأة أي ما يعادل 5.4% والتي تعتبر نسبة ضئيلة مقارنة مع عدد الفائزين الإجمالي والذي بلغ 12139 فائزاً.

مقدمة عامة

يسعى برنامج مرصد VAWP الذي تديره مؤسسة مهارات ومدنيات وبدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى رصد العنف ضد المرأة في المجال السياسي، خلال فترة ما قبل الإنتخابات البلدية 2023 لتوثيق وتحليل الخطاب العام؛ لفهم العنف الممارس ضد المرأة في الحياة العامة ضمن خصوصية الانتخابات المحلية، بهدف التأثير على النقاش حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية والقضاء على جميع أنواع التمييز والعنف الجندري.

استند هذا التقرير الأول الى منهجية الاستماع الى المجتمعات المحلية من خلال جلسات استماع مع ناشطات في المجال السياسي في كل من منطقة بيروت (9 ناشطات)، وصيدا (13 ناشطة)، وزوق مصبح (9 ناشطات) وقد شاركت 29 ناشطة منهن في استطلاعات، كما تم رصد المحتوى ذات الصلة على وسائل التواصل الاجتماعي لمواكبة مضمون الخطاب العام حول مشاركة المرأة في الانتخابات البلدية ومدى احتوائه على اي نوع من انواع العنف.

ويأتي هذا التقرير استكمالا للرصد والتوثيق الذي قامت به مهارات ومدنيات أثناء الانتخابات النيابية الماضية في 2022 ووثقت من خلال تقارير دورية حول العنف الذي تتعرض له المرشحات بسبب مشاركتهن السياسية في الحياة العامة.

ملخص عام

أجمعت 87.4% من المستطلعات وهن 29 ناشطة في المجال السياسي من عضوات في المجلس البلدي وناشطات في المجتمع المدني وموظفات في الشأن العام وراغبات بالترشح للانتخابات البلدية المرتقبة، على وجود العنف ضد المرأة في المجال السياسي، وقد تنوعت مظاهر العنف ضد المرأة في المجال السياسي، بين العنف الاجتماعي العام وداخل المجلس البلدي والعنف الاقتصادي والعنف الالكتروني، لكن ما ثبت أن العنف ضد المرأة يختلف عن العنف ضد الرجل في المجال السياسي، ويعود السبب للعقبات العائلية والسياسية والإيديولوجية والمالية التي يولدها المجتمع على النساء وتجعلهن عرضة للمضايقات النفسية والجسدية ومحاولة إبقاء النساء في القوالب النمطية تحت مسمى الغطاء الديني والعقائدي والحزبي من اجل الحد من فرص توليهن المناصب القيادية او الريادية.

وفي حال أصبحت المرأة رائدة بالشأن العام، تبقى محاولات ردعها عن اتخاذ أي قرار قائمة.

من هنا تأتي أهمية وضع خطط وسياسات يمكن ان تحد من العنف ضد المرأة في السياسة، منها ضرورة تشجيع منظمات المجتمع المدني المرأة على المشاركة بالشأن العام.

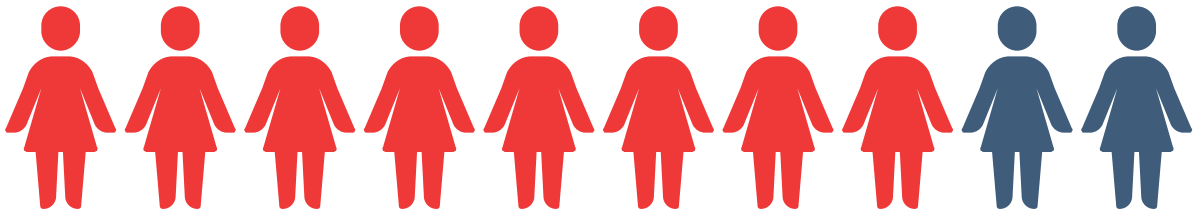

87.4% من المستطلعات أجمعن على وجود العنف ضد المرأة في المجال السياسي

رسم بياني ١

العنف على الصعيد الاقتصادي

يتخذ العنف الشكل الاقتصادي بفعل النظم الهيكلية لعدم المساواة بين الجنسين في المجال الاقتصادي، ويتواجد هذا العنف قبل تفاقم الأزمات السياسية والاقتصادية في لبنان، وقد تبين بحسب الاستبيان في المناطق الثلاث أن 34.2% من النساء المستطلعات يتعرضن للعنف الاقتصادي في المجال السياسي، وقد نقلت الناشطات المشاركات في جلسات الحوار هذا النوع من العنف، الذي يمارس داخل البلدية من قبل الأعضاء الذكور على إناث، إذ قد يتعذر على المرأة الناشطة في المجال البلدي المطالبة بتمويل مشروع تنمية محلية، عرضته على أعضاء البلدية الآخرين، حتى و إن كان ذي فائدة للمنطقة.

ويتم استبعادها عن أي منصب تتولى فيه القيادة ويتضمن مهامًا مالية أو محاسبية كلجنة المال، أو اللجنة المتخصصة للأشغال العامة، لأنها امرأة فقط، بإعتبار أن المرأة يتم حصر مهامها بلجان خاصة، مثل : لجنة المرأة.

وقد تنكفئ المرأة عن المشاركة في المجال السياسي لضعف قدرتها المادية، وعدم التمتع بالاستقلالية المادية التي تسمح لها بتمويل الحملة الانتخابية وممارسة النشاط السياسي.

أ العنف الممارس من قبل أبناء القرى أو البلدة و المحيط العام

يسود العنف الاجتماعي ضد المرأة في المجال السياسي في أنحاء القرى والبلدات اللبنانية، التي توجهت فيها النساء إلى كسر الصمت، وانطلقت لخوض المعركة السياسية في المجتمع الأبوي البطريركي، وتبين من خلال الإستبيان أن 61.9% من النساء المستطلعات يواجهن عقبات اجتماعية وعائلية في المجال السياسي.

وتمارس العائلة الضغط على النساء للانسحاب من الترشح لصالح المرشحين الرجال، وقد أوضحت 26.4% من الناشطات المشاركات في الجلسات الحوارية، تعرضهن للتهديد من أفراد العائلة بسبب ممارستهن النشاط العام المحلي، وهذا يعتبر من أسباب انخفاض نسبة النساء المرشحات في مقاعد البلدية، إذ تقول إحدى المشاركات

"في منطقتنا لا يوجد مبادرة من المرأة لدخول الحياة السياسية، لأن المجتمع لم يفسح للمرأة المجال لخوضها"

وفقاً لإحدى المشاركات خلال المناقشات المخصصة

وباعتبار أن وجود امرأة على اللوائح الانتخابية قد يقلل من إمكانية فوز اللائحة.
كما وأنه يتم استغلال بعض المرشحات من قبل بعض اللوائح كـ"وسيلة" للفوز باصوات المجموعات الداعمة لهن ، كأسلوب معتمد للتأثيرعلى الرأي العام بوجود نساء على اللائحة و ليس لكفائتهن أو مشاريعهنّ ليتم تعطيل دورهن في اتخاذ القرارات لاحقًا.

ب العنف الممارس داخل البلدية

تتعرض العضوات المنتخبات الى ممارسات ذكورية تصنف ضمن خانة العنف النفسي والاجتماعي الممنهج من اجل الحد من تمكين النساء المنتخبات من لعب ادوارهن كما أفادت 61.4% من المشاركات في جلسات الاستماع.

يتمظهر العنف الاجتماعي داخل البلدية بشكل مختلف من خلال تهميش دور المرأة وعدم اشراكها في اتخاذ القرار او الإدلاء برأيها او من خلال عقد اجتماعات في أوقات لا تراعي وضعها الاجتماعي، او من خلال استبعادها عن مهام معينة في مجالات ما زالت تعتبر حكرًا على الذكور كالاشغال العامة وعمليات الشراء العام.

تهدف هذه الممارسات الى الضغط على النساء واخضاعهن واجبارهن على التخلي عن مشاريعهن، والحد من طموحهن السياسي.

وقد أوضح الاستبيان أن 22.9% من النساء في المناطق الثلاث يصفن التعامل معهن من قبل الزملاء داخل مجالس البلديات بالسيء. وقد ذكرت احدى المشاركات في الجلسة الحوارية بمنطقة صيدا عن تجربة لزميلة لها في المجلس البلدي، إذ قدمت استقالتها من المجلس البلدي لسبب عدم استشارتها في العديد من القرارات داخل المجلس.

العنف على وسائل التواصل الاجتماعي

ساهم الفضاء الإفتراضي في العنف ضد المرأة في المجال السياسي على وسائل التواصل الاجتماعي، وأظهر انهيار قيمي وسلوكي وأخلاقي في استخدام تلك الوسائل.

وقد أظهرت النتائج أن 48% من الناشطات المستطلعات في المجال السياسي في المناطق الثلاث قد تعرضن لمضايقات على وسائل التواصل الاجتماعي، و 3% قد أقدمن على إغلاق حساباتهن على وسائل التواصل الاجتماعي. وشملت تلك المضايقات: الشتائم، و سرقة حسابات إلكترونية، والتحرش وبالمرشحات والناشطات في المجال السياسي أو مجاملتهن بطريقة تضعهن في صور نمطية قد تسيء الى مسارهن السياسي وذلك على محتوى يعرضن من خلاله نشاطهن الانتخابي والسياسي وليس الشخصي.

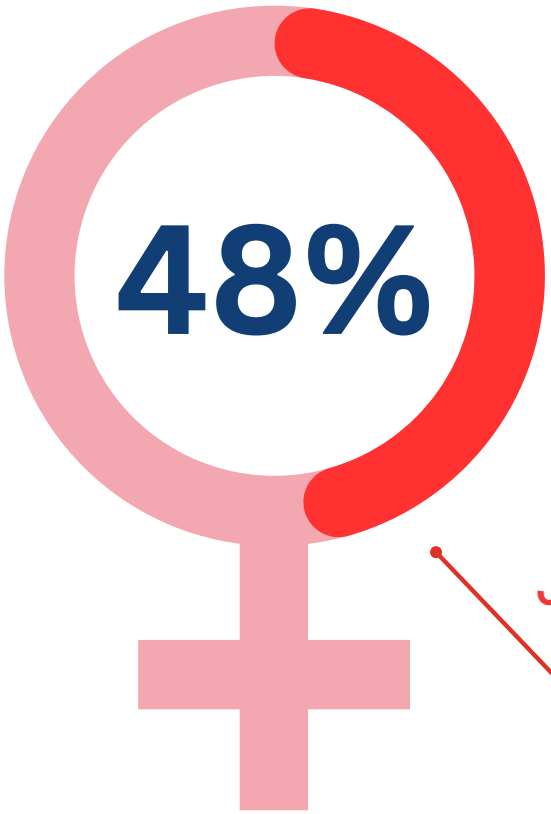

النساء المستطلعات اللواتي تعرضن لمضايقات على وسائل التواصل الاجتماعي

لا زالت بعض المناطق اللبنانية تشهد ردع المرأة عن المشاركة في صنع القرار، وقد ذكرت إحدى الناشطات أن

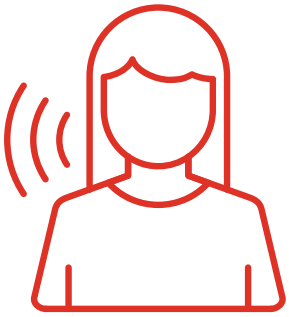

> **"الرجل الملتزم دينيًا يأخذ من الدين الممارسات التي تناسبه، والتي تنقطع معها مشاركة المرأة في المجال السياسي، مع العلم أن الدين بسياقه العام لم يمنع المرأة من المشاركة في صنع القرار"**
>
> وفقاً لإحدى المشاركات خلال المناقشات المخصصة

فالمرأة في بعض المناطق قد لا يسمح لها بأن تلقي خطابا سياسيا أمام الرجال أو أن تجالسهم وتجري حوارات تطغى الذكور فيها.

تؤكد المادة 17 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، على "عدم جواز تعريض أي شخص على نحو تعسفي أو غير قانوني للتدخل في خصوصياته أو شؤون أسرته أو بيته أو مراسلاته ولا لأي حملات غير قانونية تمس شرفه أو سمعته." في حين يستسهل المجتمع اللبناني إنتقاد المرأة الناشطة في المجال السياسي من خلال التدخل في حياتها الشخصية، ويتم محاربتها تحديًا عن طريق المس بشرفها، وبث شائعات تطال سمعتها، باعتبار أن

"شرف المرأة من شرف العائلة، والرجل لا يعيبه شيء"

وقد تبين من خلال الاستبيان أن المرأة تتعرض لمضايقات شخصية، بنسبة 66.2% من الرجال و49.3% من النساء.

وبحسب الاستبيان الذي جرى في صيدا وزوق مصبح حول أكثر التهم التي تشكل مضايقات وعنف ضد المرأة في المجال السياسي،والمحددة بين خياراتٍ ثلاث هي: "تهم تتعلق بالشرف، وتهم تتعلق بالأداء السياسي، وتهم تتعلق بالفساد السياسي، أظهرت النتائج أن أكثر التهم التي تشكل مضايقة للمرأة تتعلق بالشرف بنسبة 51.3%، و39.6% من التهم تتعلق بالأداء السياسي، و18.2% تهم تتعلق بالفساد السياسي.

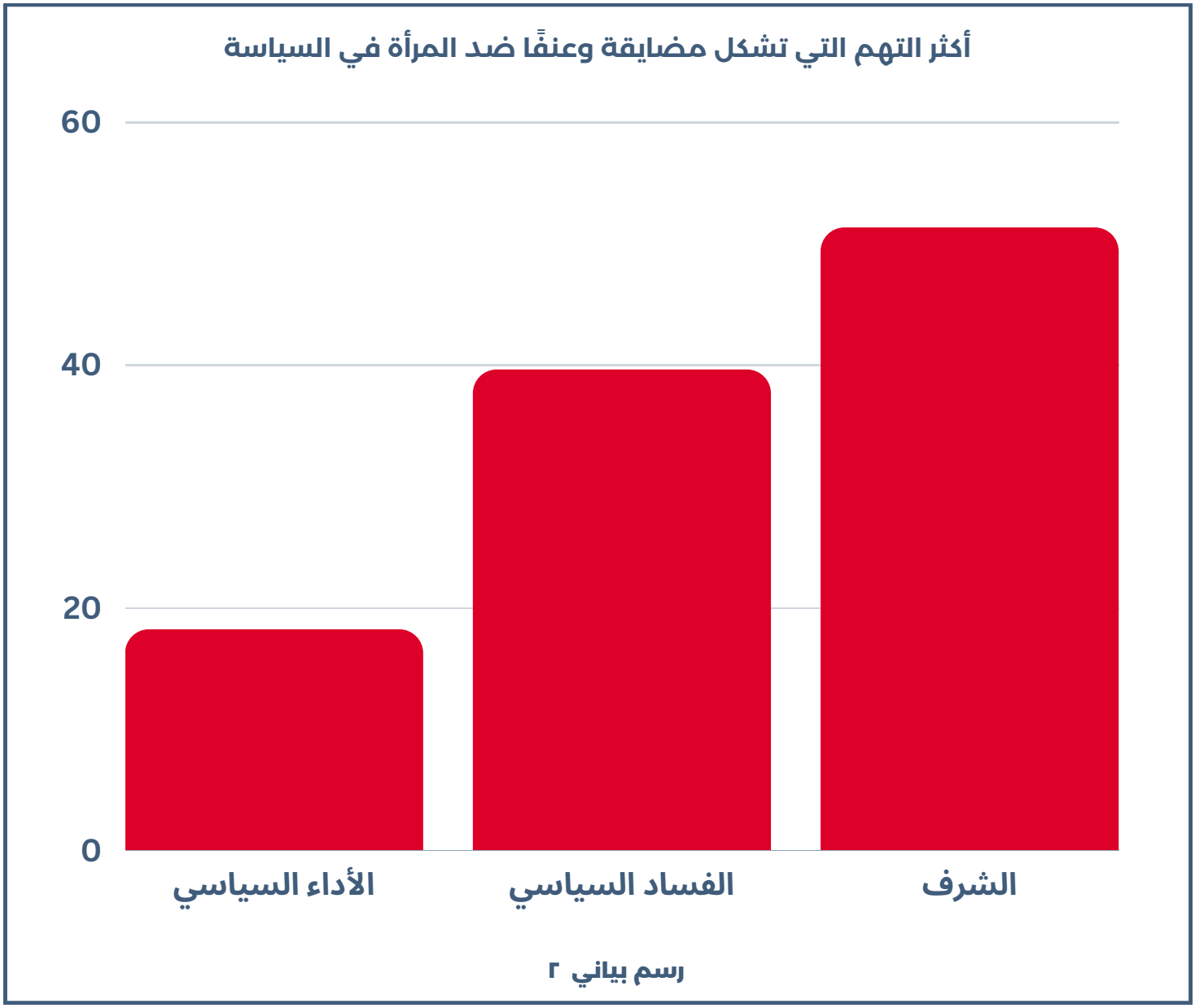

رسم بياني ٢

دور الأحزاب في دعم المرأة للدخول إلى الحياة السياسية

تلعب الأحزاب دورًا إضافيًا في دعم المرأة للدخول الى الحياة السياسية. لكن دخولها الى المجالس البلدية بحاجة الى دعم عائلي أولا اذ ان الانتخابات البلدية تجرى على قاعدة عائلية اكثر منها سياسية. وفي حال لم تحظ المرأة بالدعم العائلي، فهي تخسر الدعم الحزبي في معركتها البلدية.

بالوصول إلى مقاعد البلدية، وذلك بحسب القانون الذي يتم اتباعه في الانتخابات البلدية 2023، والتي قد تكون على فعل القانون القديم أي القانون الأكثري الذي أقيمت على أساسه الانتخابات البلدية 2016، تواجه المرأة حواجز إضافية سواء في الترشح كمرشحة مستقلة أو إدراجها في لوائح حزبية، بسبب غياب للكوتا النسائية في الهيئات التشريعية كما داخل الأحزاب.

وفي هذه الحالة تخضع المرشحات للارادة الحزبية، وتبين أن النساء قد تواجهن 30.7% من العقبات الحزبية في المجال السياسي إن تم تفضيل الأحزاب دعم المرشحين عن دعم المرشحات.

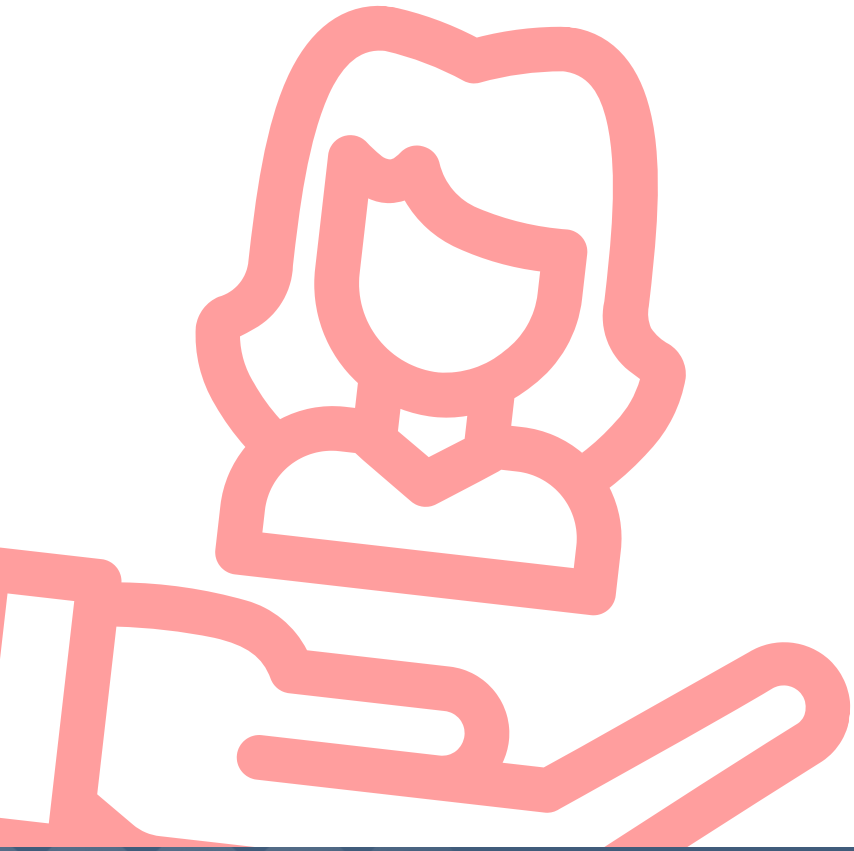

تعمل العديد من منظمات المجتمع المدني جاهدة للتصدي إلى ديمومة التوريث الذكوري للمناصب القيادية، وذلك من منطلق تعزيز الحريات العامة والفردية وحماية حق المرأة بالعمل في المجال السياسي والحد من العنف الممارس ضدها، علما أن أغلب الناشطات في المجال السياسي لسن على معرفة بآليات ردع العنف ضد المرأة في المجال السياسي كما أوضح الاستبيان. تبين أن 57.1% من النساء لم يسمعن عن أي طرق إبلاغ رسمية للشكوى في مجالس البلدية، و33.8% هنّ على معرفة بطرق الإبلاغ، لذلك قد أجمعت المشاركات على أهمية تدريب المرأة على مواجهة العنف الموجه ضدها في السياسة. بالإضافة إلى توثيق حالات العنف كما فعلت كل مؤسسة مهارات ومدنيات في تقارير سابقة تتناول العنف ضد المرأة في المجال السياسي، وتستكمل طرحها في التقارير الحالية.

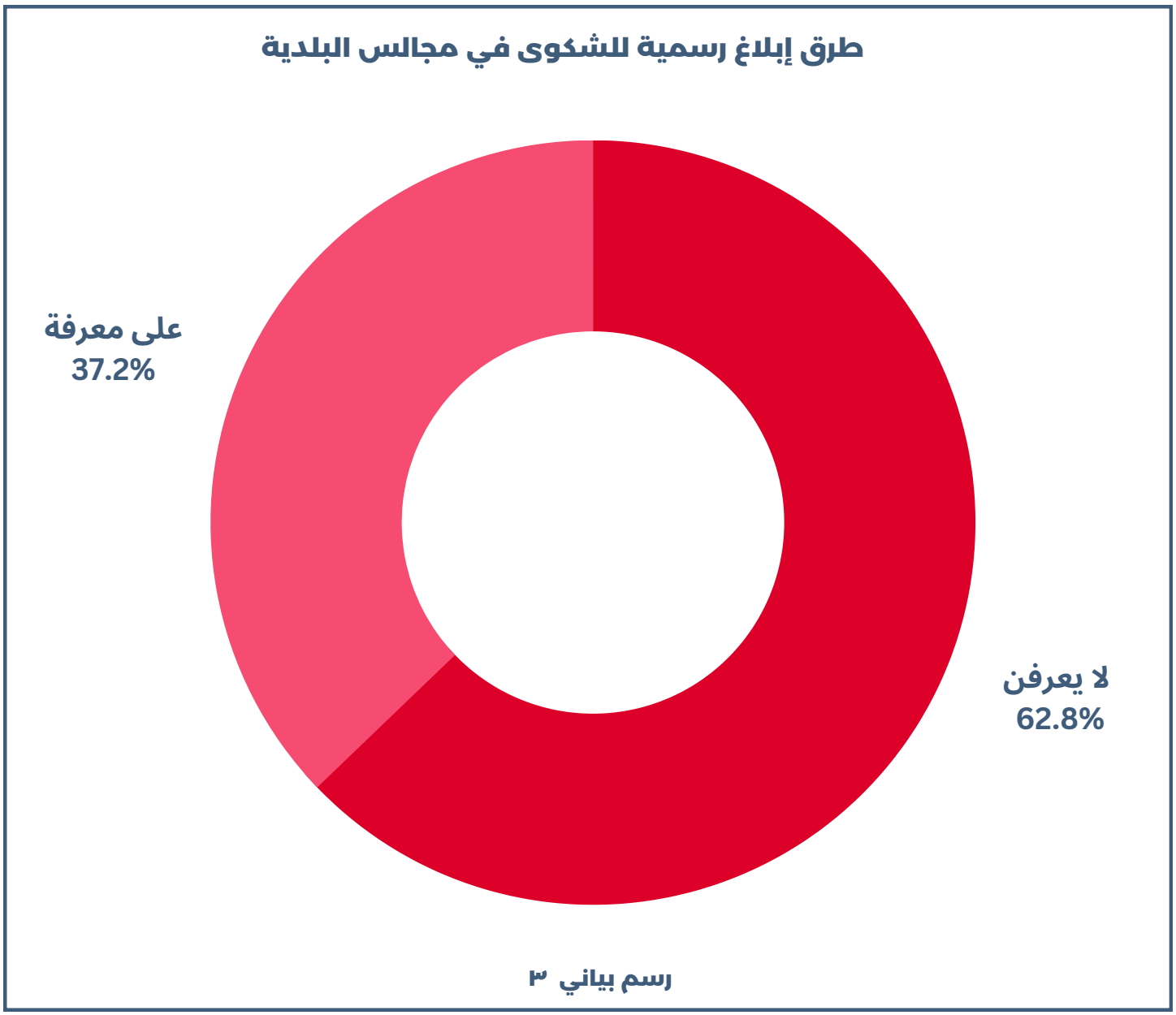

رسم بياني ٣

اختلاف نسبة الدعم لوجود المرأة في المجال السياسي بحسب القرى

يختلف تقبل نشاط المرأة في العمل البلدي عن تقبل وجودها في العمل النيابي، ويعود ذلك لاختلاف الطابع الإيديولوجي لكل قرية لبنانية بحسب أعرافها وتقاليدها. فمثلا تبين أن 63.6% من النساء المستطلعات في منطقة الشوف والمحيط المجاور يتعرضن للعنف النفسي، وكذلك الأمر في صيدا والمحيط المجاور، و42.9% منهن في كسروان والمحيط المجاور. من ناحية إرضاء عائلتهن في المهام التي تتولاها داخل المجلس البلدي، وأخرى إثبات أدوارهن القيادية دون التعرض لأحكام من قبل أبناء البلدة، وتهديد ثقتهن بأنفسهن، ووصفهن بالعاطفيات أكثر من حازمات.

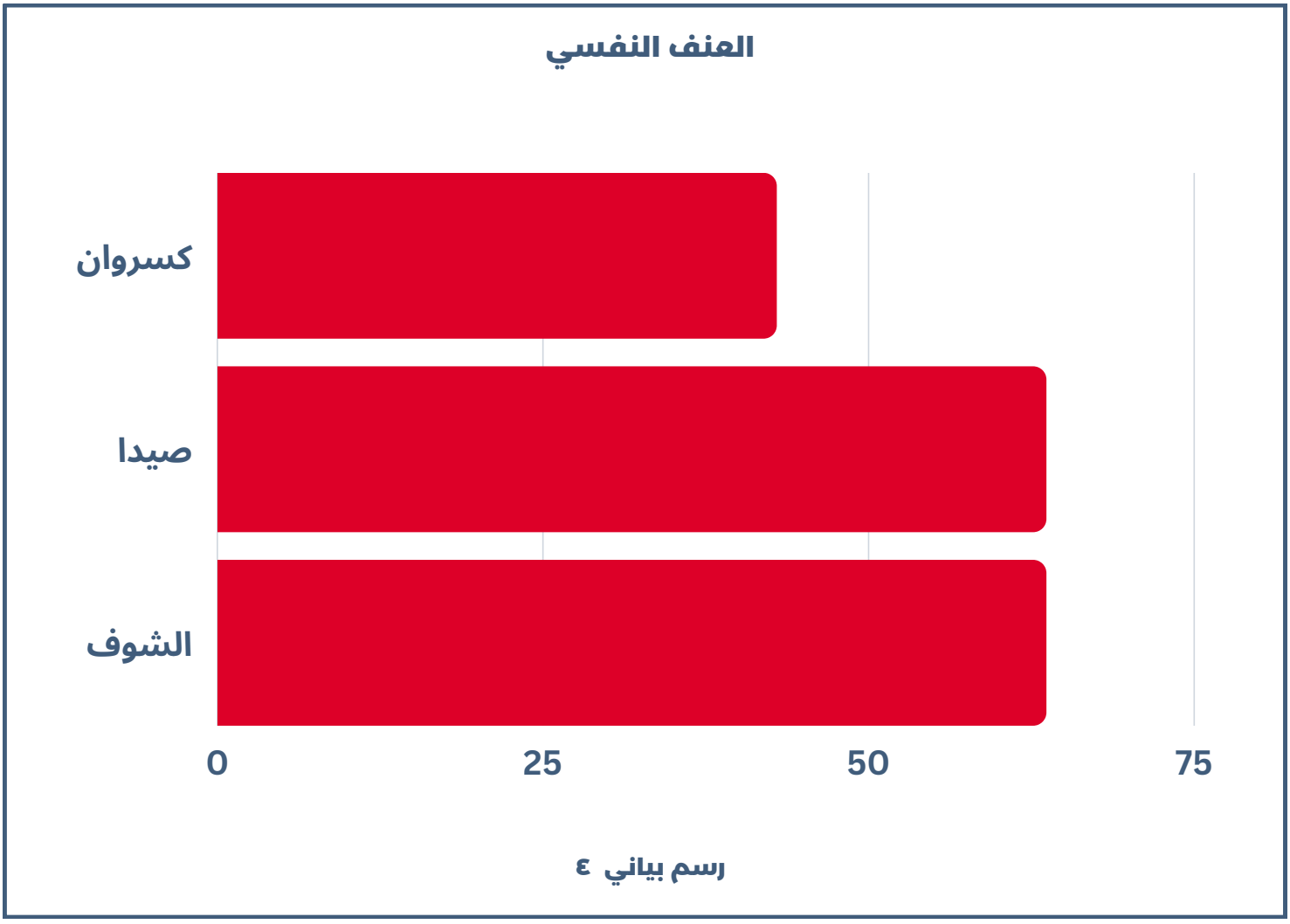

رسم بياني ٤

لذلك نرى النساء يبذلن جهدًا إضافيًا عن الرجال للوصول إلى المناصب الإدارية، بالإضافة إلى محاربة هذه العقلية عن طريق تشكيل محيط داعم، بدءا من الجيل الجديد المتقبل للانفتاح والرافض لوضع القيود على المرأة، وقد أشادت الناشطات بأهمية وجود الدعم العائلي

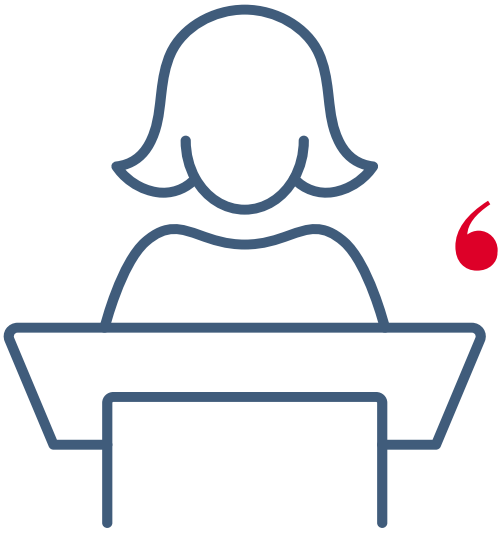

المرأة لا يجب أن تتهاون عن حقوقها

وفقاً لإحدى المشاركات خلال المناقشات المخصصة

والدعم من قبل الزوج المساعد للتخفيف من وطأة المضايقات الشخصية.

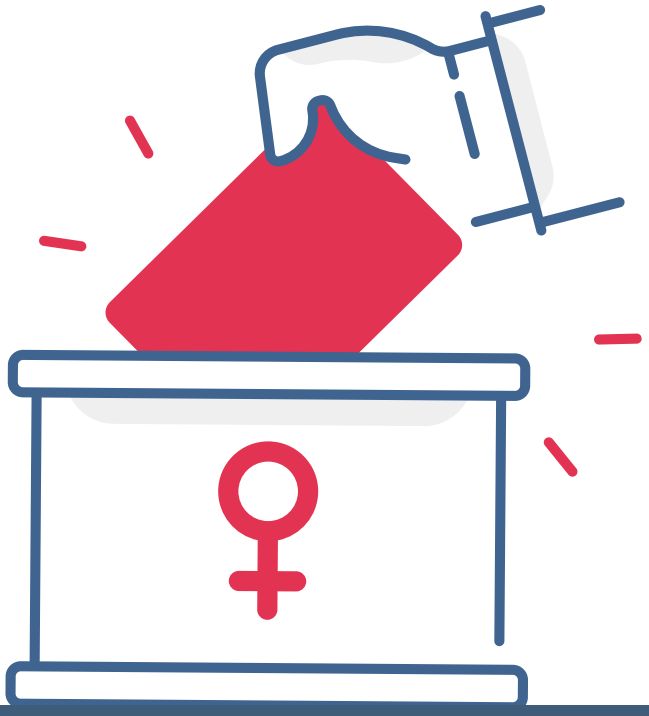

- **ما في رجال بالعيلة**
- **لا تقدمي على الترشح**
- **زهرات اللائحة**

وفقاً للمشاركات خلال المناقشات المخصصة

عبارات مغلوطة متداولة

المرأة هي عدوة المرأة

تروي الناشطات المشاركات في الجلسات الحوارية، عن وجود مضايقات شخصية، وقد اظهرت نتائج الاستبيان أن نسبة المضايقات كانت أعلى لدى الرجال 66.2%، عن النساء بنسبة 49.3% ، وتعيد المشاركات أسباب المضايقات إلى غيرة المرأة من امرأة أخرى، والنشأة في مجتمع يردد مقولة "المرأة عدة المرأة"، دون دليل يثبت صحتها.

لكن الجدير بالذكر أن العداوة قد تكون متواجدة بين الجنسين أو بين أبناء الجنس الواحد، فهل يعقل القول عن المرأة عدوة للمرأة، إذا لم تناصرها في الحملات الانتخابية، بينما الرجل لا يقال أنه عدو الرجل الآخر حتى ولو ناصر إمرأة في الانتخابات؟
في المقابل أجابت أغلب الناشطات المشاركات في الجلسات الحوارية عن أن الرجال على اختلاف صفاتهم في حياة النساء، هم أكثر من يرتكب العنف ضد المرأة في المجال السياسي.

وقد نفت الجلسات الحوارية الثلاث صحة المقولة، نسبة للجو التفاعلي والتضامني بين المشاركات، لتثبت الناشطات أن ما هذه سوى مقولة ذكورية، تخلق نوع من العنف مبني على عدم التوافق والمنافسة بين أبناء الجنس الواحد.

لا يزال الخطاب العام حول الانتخابات البلدية المرتقبة خجولًا على وسائل التواصل الاجتماعي، وتعود الأسباب لعدم جزم إجراء الانتخابات في موعدها، وإنما العنف ضد المرأة في السياسة لا يزال قائمًا على وسائل التواصل الاجتماعي حتى في اتخاذه منح بعيدًا عن المسار البلدي، وقد تبين ذلك في بعض المنشورات على "تويتر" توضح الطبيعة الذكورية للمجتمع في ممارسة العنف ضد المرأة في المجال السياسي. إذ برز في الآونة الأخيرة، ممارسة العنف على النائبة نجاة عون صليبا خلال فترة اعتصامها مع النائب ملحم خلف داخل المجلس النيابي.

وقد تناولت المشاركات في الجلسات الحوارية من ناشطات في المجال السياسي ما حصل مع النائبة سينتيا زرازير، إثر تعرضها للانتقادات على اعتبار أنها لم تراعي قواعد اللباس في اللقاءات الرسمية، وانتقادات خلال إطلاقها الهتافات أمام المجلس النيابي، وغيرها من الانتقادات على ضوء عدم رغبتها بالتواصل مع رئيس مجلس النواب نبيه برّي.

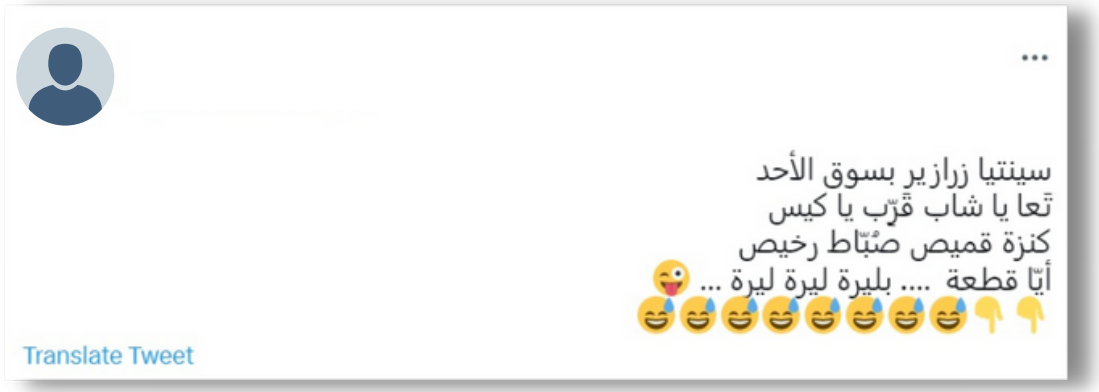

الخلاصة والتوصيات

لم يردع العنف الممارس ضد المرأة في المجال السياسي، من استمراريتها في محاولة فرض كفاءتها ودورها الريادي بالشأن العام، وتبين أن 45.9% من النساء اللواتي شاركن بالاستبيان سوف يترشحن للانتخابات البلدية المقبلة في حال حصولها، و38.9% استعرضن احتمالية ترشحهن. لكن تبقى التوصيات مساعدة لتخفف من وطأة العنف الممارس ضد النساء في المجال السياسي. وأهمها:

- بذل المرأة للجهد الشخصي، في الانخراط بالشأن العام مع وجود بيئة داعمة، تساعدها على الوصول للمناصب القيادية، والحد من نظرة المجتمع للرجل الداعم، على أن المرأة هي من تتحكم به، وقد أثبتت إحدى الناشطات ذلك، إذ قالت

> **"عندما كان أهل المنطقة يحتاجون لشيء، كانوا يلجأون سابقًا إلى عمي أو أبي، والآن أصبحوا يلجأون لي؛ لأنني فرضت وجودي بالشأن العام"**
>
> وفقاً لإحدى المشاركات خلال المناقشات المخصصة

- إقامة منظمات المجتمع المدني دورات تدريبية للنساء حول الحق بممارسة النشاط السياسي، ودورات أخرى للنساء والرجال لتبادل وجهات النظر حول المساواة بين المرأة والرجل في المجال السياسي.

- الإتفاق على وضع آليات للحد من العنف داخل مجالس البلديات قد تكون على شكل إمضاء تعهدات أو وضع لجنة محاسبة داخل البلدية أو إنشاء هيئة لتلقي الشكاوى مؤلفة من الأعضاء في حال تعرض النساء وغيرهن لأي نوع من الإساءة.

- مساعدة الناشطات في المجال السياسي على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لصالح حملاتهن الانتخابية.

- تحسين البيئة المعلوماتية، من خلال وضع سياسات تحد من العنف ضد المرأة في المجال السياسي على وسائل التواصل الاجتماعي.

اطلاق الخط الساخن لمرصد VAWP

في اطار العمل على رصد وتوثيق العنف ضد المراة في السياسة وتفعيلا لمشروع "مرصد VAWP"، تطلق مهارات ومدنيات مبادرة لدعم الناشطات في الحقل العام اللواتي يتعرضن للعنف عبر مواقع التواصل الاجتماعي وتضع خطًا ساخنًا (+96176971616).

يمكن للناشطات التبليغ عبره عن المحتوى الرقمي الذي يتضمن اي نوع من انواع العنف. وستعمل مهارات عبر شراكتها مع ميتا التي تملك مواقع ميتا (فيسبوك سابقا) وواتساب وانستجرام باستخدام طرق التبليغ المباشر الذي تتيحه هذه الشراكة لكل محتوى يتعارض مع السياسات المجتمعية لهذه المنصات. كما ستعمل مهارات ضمن شراكتها على حث شركات مواقع التواصل على ملاءمة سياساتها مع ما تتعرض له الناشطات كما تبينه نتائج الرصد الدوري لمرصد VAWP.

مهارات
Maharat

FOR EQUALITY
madanyat
للمساواة

#Marsad
VAWP

للمزيد من المعلومات،
زوروا موقعنا:

maharatfoundation.org
madanyat.org